



○ وزير المالية.



○ رئيس مجلس الشورى.

السلطة التشريعية تقرر الميزانية العامة للدولة في ٣٢ يوماً

الشورى يوافق على الميزانية ورفع الدين العام إلى ١٣ مليار دينار

شوريون يحذرون من خطر «مارد» الدين العام ويطالبون بالتقشف

«وزير المالية: شركة عالمية قدمت لنا حولا لمواجهة ارتفاع الدين العام ندرسها

متأخر كما يعلم الجميع عن الموعد الدستوري المحدد ويعد مضي ٦ أشهر من بدء السنة المالية، وبغض النظر عن الأسباب التي دعت إلى هذا التأخير، فإننا نتعامل مع مشروع ضخم ومعقد من ناحية ما يحتويه من خطط وبرامج وأرقام، وأقربين تحت ضغط الوقت لإنجازه في أسرع وقت ممكن لما يمثله من أهمية.

وأردف رئيس اللجنة المالية قائلا: لا بد لي من الإشارة إلى أن إنجاز مشروع الميزانية بهذه السرعة يعد إنجازاً بحد ذاته، وقد عكفت اللجنة مسخرة كل جهودها لإداء دورها في مناقشة كل الجوانب المتعلقة بمشروع الميزانية بمهنية عالية، فقامت بتحليل كل البيانات الواردة ضمن المشروع وقدمت جملة من التساؤلات المهمة للحكومة للتعرف على مبرراتها تجاه عدد من النقاط التي لم تكن واضحة، فضلاً عن مبادرات اللجنة بالتقدم بصيغ توافقية خلطت بموافقة جميع الأطراف واستطعن أن تتجاوز من خلالها أي عقبات للوصول للصيغة النهائية للتوافقات التي تم الإعلان عنها.

وأكد منصور سرحان أن الخيار المثالي الذي يراه خبراء الاقتصاد لمواجهة التحديات المالية يتمثل في ضبط الإنفاق، وذلك من أجل ضبط مستويات الدين العام كي لا يتجاوز المعدلات المقبولة دولياً، وكذلك استخدام الموارد المالية بصورة مثلى وتنمية مصادر الإيرادات الحكومية، والعمل على هيكلة المصروفات.

وأضاف أن عدم القدرة على خفض الدين العام يؤدي إلى نتائج وخيمة على الدولة ويجعلها في وضع صعب، داعياً الحكومة الرشيدة إلى أخذ قرارات صعبة وإجراءات صارمة تؤدي إلى الحد من ارتفاع عجز الميزانية العامة، وذلك من خلال خفض الكبير لما يعرف بالإنفاق، ومحاسبة المبدزين حفاظاً على المال العام، والزام مؤسسات ووزارات الدولة بالسقف المحدد في ميزانية كل وزارة ومؤسسة، مع الحرص ألا تؤثر هذه الإجراءات على حياة المواطن ومعيشته خاصة ذوي الدخل المحدود.

وقال سرحان إن اتخاذ تلك الإجراءات الصعبة أو ما يعرف بالتقشف قد لا يلقى القبول والاستحسان على المدى القصير لقله الوعي بأهميتها وإدراك ثمار نتائجها المستقبلية، ولكن على المدى الطويل ستكون عامل استقرار لاقتصادنا.

فيما أكد أحمد بهزاد أن هناك مخاوف من استمرار قفزات الدين العام في البحرين، مشيداً بخطوة الاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية لمواجهة ارتفاعه، كما عبر عن تطلعه بأن يسهم القطاع الخاص بصورة أكبر في الناتج القومي للمملكة، وذلك من خلال توفير التسهيلات اللازمة له وعدم تقييده بالرسوم.

وأشار بهزاد إلى أن زيادة الرسوم ليست حلاً لخفض الدين العام، ولا بد من إيجاد البدائل مع مراعاة القطاع الخاص وعدم إثقال كاهله بالرسوم، وخاصة أن هناك أنشطة تعاني من الركود الاقتصادي الذي يؤثر على مردودها.

واتفق عادل المعاودة مع بهزاد مؤكداً ضرورة عدم الاستعجال في فرض الرسوم، مؤكداً أنه مع الإبقاء على شركة طيران الخليج لكن مع ضرورة إصلاح الشركة من الداخل حتى لا تستمر في الزيف، كما طالب أن تكون عملية تنوع مصادر الدخل عملية مستمرة وليست مرتبطة بوقت الشدة فحسب، كما أشار إلى المساهمة المحدودة لممتلكات في الميزانية العامة، مشيراً إلى أن هذه الشركات وضعت لتقوية اقتصاد البلد وليس للأخذ منه.

وأشار إلى أن الاعتماد الأكبر في الميزانية على المداخيل النفطية، لافتاً إلى أن أسعار النفط بحسب توقعات البنوك الاستثمارية أن يصل سعر برميل النفط في ٢٠١٦ ليكون فوق ٦٠ دولاراً للبرميل، أما التوقعات لسعر النفط في ٢٠١٧ هي ٦٩ دولاراً، ولكن الواقع يشير أن السعر الفعلي المتحقق حتى النصف الأول من العام ٢٠١٧ لم يتجاوز الخمسين دولاراً، وهو ما يشير إلى أن الواقع يدل على أن أسعار النفط لن تكون في تحسن كما كانت البنوك الاستثمارية تتوقع قبل سنوات.

وشدد المسقطي على أنه مع الأسف أن تمويل الميزانية سيكون عن طريق الاستدانة لإعطاء المجال للحكومة لكي تطبق ما تم الاتفاق عليه في هذه الميزانية، وهو ما يدفعنا إلى الموافقة على رفع الاقتراض إلى ١٣ مليار دينار، مشيراً إلى أن وزارة المالية كشفت عن توجه مختلف لإدارة الدين العام عما كان عليه في السابق.

ولفتت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس إلى أن التزايد المتواصل في حجم الدين العام نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية، ولتزايد الإنفاق العام، مطالبة بضرورة معالجة العجزات في الميزانية العامة لإبقاء مستوى الدين العام ضمن الحدود المقبولة دولياً لكي لا يصبح عبئاً على مصالح الأجيال القادمة، ويؤثر سلباً على أداء مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ولضمان تصنيف الائتماني إيجابياً للمملكة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني، كما دعت الحكومة أن تتبنى خطة مدروسة لإدارة الدين العام، ولتقليص العجز في ميزانية الدولة.

من جانبه حذر خميس الرميجي من تنامي الدين العام، واصفاً إياه بالمارد الأسود الذي أصبح يخيف الجميع ليس فقط الحكومة أو السلطة التشريعية بل المواطنين، معتبراً أنه لا يوجد لدى الحكومة من سبيل لسد عجز الميزانية سوى الاقتراض، معتبراً أنهم يفتقون بين مطرقة تنامي الدين العام وسندان المحافظة على معيشة المواطنين وتحسينه، مطالباً بالعمل على إيجاد موارد بديلة لسد العجز.

ورحبت دلال الزايد بما تم ذكره عن وجود نية للاستعانة بجهة استشارية دولية للمساعدة في إدارة الدين العام، لأننا بحاجة إلى خطة لإدارة الدين العام، مطالبة بالعمل على إيجاد آليات لإعداد الكوادر البشرية الوطنية التي يمكنها التعامل مع الدين العام.

وأعربت د. فاطمة الكوهجي عن ثقتها في أن النهج الذي تسلكه الحكومة نهج صحيح، وأنها خلال دورتين أو ثلاث سوف تتجاوز إشكالية الدين العام، وخلال مناقشة مشروع الميزانية رفع رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى خالد المسقطي اسمي آيات الشكر والامتنان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى على توجيهاته السامية باستمرار كل مستحققات المواطنين المتعلقة بعلاوات السكن والغلاء وباقي البرامج الاجتماعية، والتي نذل من خلالها جلالاته كل العقبات التي كانت تؤخر إقرار مشروع الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليين ٢٠١٧/٢٠١٨.

كما أشاد بجهود صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وأشاد بالمسقطي إلى أن اللجنة تسلمت مشروع قانون الميزانية العامة للدولة للعامين ٢٠١٧ - ٢٠١٨م في تاريخ ١٥ يونيو الماضي، وهو موعد

إلى السلع الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، وهو جزء من عملنا الخليجي، وعندما تستكمل صياغة هذه القوانين سوف تحال إلى السلطة التشريعية لنرى تأثير هذه القوانين التي تم الاتفاق عليها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وحول التعاون مع صندوق النقد الدولي لفت وزير المالية إلى وجود تعاون تام مع هذا الصندوق، حيث يتم حضور اجتماعاتهم بصورة دورية، كما أنهم يزورون المملكة مرتين كل عام، ونحن ندرس كثيرا من الأمور حتى نبني الخبرات لدينا، أما بشأن الدراسة المعنية بالدين العام فإننا نتعامل مع شركة عالمية خاصة.

وأوضح وزير المالية أن هناك أكثر من جهة مهتمة بالتعامل مع تحدي الدين العام سواء مجلس الوزراء، اللجنة التنسيقية أو اللجنة المالية الوزارية أو وزارة المالية، مشدداً على أن الوصول إلى التوازن يتطلب الموازنة بين الدخل والمصروفات، وهو جزء من النقاش بين السلطة التنفيذية والتشريعية.

وأكد الوزير أنه ليس من المستهدف أن يتحمل القطاع الخاص عجز الميزانية، لكن القطاع الخاص له دور، وعلينا دور في رفع كفاءة الأداء، وهناك دور آخر مهم في تكبير حجم الاقتصاد البحريني سواء عن طريق التشريع أو تحسين طريقة عملنا، مشدداً على أن كل وزارات الدولة اليوم تحاول رفع كفاءة أدائها.

من جانبه رفع رئيس مجلس الشورى علي بن صالح الصالح اسمي آيات الشكر إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى على توجيهاته السامية لتضمين مشروع قانون الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليين ٢٠١٧م - ٢٠١٨م، كل ما من شأنه تسخير الموارد والإمكانات المتاحة لتوفير سبل العيش الكريم للمواطنين بما يتوافق مع تطلعاتهم و رغباتهم، وبحق المصلحة الوطنية.

والشكر موصول إلى الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على دعمهم وتوجيهاتهم السديدة للفريق الحكومي بالتعاون والتنسيق، وهو ما كان له الأثر الكبير في الوصول إلى هذا المستوى من التوافق بين أعضاء السلطينتين التشريعية والتنفيذية، متمنياً أن يستمر التعاون بما يحقق آمال وتطلعات المواطنين، ويسهم في الارتقاء بالخدمات التي تقدم إليهم.

وأشاد الصالح بدور رئيس وأعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في التعامل مع ميزانية الدولة، حيث أكدوا متابعة اللجنة للوضع الاقتصادي للمملكة، وسعيهم المتواصل للخروج بحلول توافقية توازن بين الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، وتوفير السيولة اللازمة للدفع بالمشاريع، وخاصة المتعلقة منها بالبنية التحتية والإسكان، والتي يعود مردودها المباشر على التنمية، وتهئية الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات.

وكان المجلس قد ناقش تعديل مرسوم سندي التعمية الذي يقضي برفع سقف الاقتراض إلى ١٣ مليار دينار، حيث أكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خالد المسقطي ضرورة الموافقة على هذا المرسوم لمواجهة العجز المتوقع في الميزانية العامة الجديدة، مؤكداً أن العجز المتوقع في ٢٠١٧ هو ١٠،٢٢٠ ملياراً وفي ٢٠١٨ سيصل إلى ١٠،٤٤٠ ملياراً دينار.

كتب أحمد عبد الحميد:

تصوير - عبدالأمير السلطنة

استغرقت السلطة التشريعية ٣٢ يوماً من أجل تمرير مشروع قانون الميزانية العامة الجديدة للدولة للسنتين الماليين ٢٠١٧/٢٠١٨. منذ إحالتها من الحكومة إلى مجلسي الشورى والنواب، حيث وافق مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس على الميزانية وذلك بناء على التوافقات التي تم التوصل إليها بين السلطة التشريعية والحكومة بشأنها، كما وافق المجلس على رفع الدين العام إلى ١٣ مليار دينار لسد العجز في الميزانية خلال السنتين.

وأكد وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة أن المملكة أمام تحد واضح وهو المحافظة على معدلات الإنفاق، وخاصة في البنود الموجهة إلى المواطنين في البرامج الرئيسية، في ظل التعامل مع انخفاض أسعار النفط، وهو التحدي الذي يواجه كل الدول المصدرة للنفط، مشيراً إلى أن هناك حلولاً شديدة لا داعي لها، وهناك حلول منطقية وعقلانية، وقد بدأنا قبل فترة إصلاحات في المالية العامة فافتتحت ٨٠٠ مليون دينار، ومستمر في هذا الجانب، بهدف الوصول إلى التوازن بين الدخل والمصروفات، ثم بعد ذلك تزييد الإيرادات لمواجهة الدين العام.

وقال الوزير: إن من يتحمل عملية التوازن هي الجهات التي يمكنها تحمل هذه العملية من دون أن تؤثر على الأوضاع الاقتصادية في البلد أو تغير مستويات البطالة المنخفضة بالمملكة، أن ما تم إنجازه حتى الآن حافظ على معدلات نمو جيدة ونسب بطالة متدنية.

ويشأن وجود دراسة للتعامل مع الدين العام، أشار وزير المالية إلى أن هناك دراستين أمام الحكومة الآن إحداهما مقدمة من مؤسسة عالمية قامت بهذا الشيء مع أكثر من دولة نظمية، حيث قدمت مجموعة من الأفكار بلورتها في دراسة جاري تدارسه وتطبيق ما يصلح منه في البحرين، لافتاً إلى أن الدراسة أيضاً تستعمل على تحسين قدراتنا داخل الوزارة والمصرف المركزي في إدارة الدين العام، حيث يتم تدريب الشباب البحريني في الإدارة المعنية بالدين العام.

وحدد الوزير تأكيد المحافظة على معدلات نمو إيجابية، حتى نصل إلى التوازن، وعلينا التركيز على جوانب اقتصادية جديدة، غير الجوانب الاقتصادية التي تم الاستثمار فيها، لأن هناك مشاريع بقيمة ٣٢ مليار دينار تم إعلانها من قبل وكان لها الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي في البحرين، ووفق تلك المشاريع علينا إيجاد خدمات جديدة يمكن أن تطورهما، لأن لدينا القدرات اللازمة لذلك.

وأكد وزير المالية أن علينا إيجاد كيفية تطوير اقتصادنا حتى نوجد مصادر دخل إضافية، مشيراً إلى أن الأمر لا يتعلق بزيادة رسوم أو خفض نفقات، حيث إن هناك إنجازاً تم على مستوى رفع كفاءة استخدام الطاقة، ما خفض معدلات استهلاك الطاقة بما أعطانا القدرة على استخدام الطاقة المنتجة في مشروعات جديدة، وذلك من خلال استخدام عوازل وأنواع إضاءة جديدة، وغيرها من الأفكار الجديدة لاستخدامات التكنولوجيا، وزيادة التفاعل والإنتاجية بما يسهم في تحسين جودة الوظائف وترفع الإنتاجية.

وتطرق الوزير إلى أن في إطار خطة معالجة الدين العام، فقد تم النظر

بعد موافقة التشريعية عليه .. جلسة استثنائية

للشورى الأربعاء لتمرير قانون الأسرة الموحد



○ دلال الزايد في حوار مع رئيس مجلس الشورى.

رئيس المجلس، وذلك تمهيداً لإدراجها على جدول إحدى جلسات المجلس المقبلة. من جانبه، أشاد وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، بمستوى التوافق بين اللجنة الشرعية المكلفة من جلالته الملك، والسلطة التشريعية على جميع مواد مشروع القانون، مؤكداً أن القانون سيمثل مرجعاً لكل المقبلين على الزواج والمتزوجين، وسيُعزز من عمل مكتب التوفيق الأسري بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

مملكة البحرين في ريادة الدول التي تحمي الأسرة وكيانها، وتضع كل الأثر التشريعية والقانونية التي تكفل الحقوق لكل من الزوج والزوجة، وتحسد الإطاريين الشرعي والقانوني للعلاقة الزوجية بينهما، والتفاصيل المتعلقة بحضانة الأطفال في حالات الطلاق والخلع. وقررت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، بعد مناقشة مستفيضة لكل مواد مشروع القانون، رفع تقريرها النهائي بشأن المشروع، إلى

يحدد مجلس الشورى جلسة استثنائية يوم الأربعاء المقبل لمناقشة مشروع قانون الأسرة الموحد، وذلك في آخر جلسات دور الإنعقاد الحالي حسبما أعلن رئيس مجلس الشورى علي بن صالح الصالح خلال جلسة المجلس أمس.

وكانت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى، قد أقرت في اجتماعها الذي عُقد ظهر أمس، برئاسة دلال جاسم الزايد، رئيس اللجنة، مشروع قانون الأسرة الموحد، وذلك بحضور الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

واستمع أعضاء اللجنة إلى ردود وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف على الاستفسارات والأسئلة التي طرحوها بشأن مواد مشروع القانون، فيما نظرت اللجنة إلى رأي اللجنة الشرعية المكلفة بأمر ملكي بمراجعة مشروع القانون المذكور، والتعديلات التي أدخلتها على أصل مشروع القانون. وأكدت اللجنة أن إنفاذ مشروع القانون، بعد الموافقة عليه ورفعها إلى الحكومة، والمصادقة عليه من قبل جلالته الملك المفدى، سيُجعل

بعد التأكد من توافقه مع الشريعة .. الشورى يوافق على مرسوم العهد

محافظ المصرف المركزي؛ حريصون على أن

تكون كل التشريعات المالية متوافقة مع الشريعة

يتعارض التصرف القانوني الذي يجريه مع أحكام القوانين النافذة أو أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدراً رئيسياً للتشريع طبقاً لأحكام المادة (٢) من الدستور.

وأفادت بأن النظام القانوني في مملكة البحرين يقر لنزوي الشأن الحق في الجوء إلى القضاء لطالب تقرير بطلان التصرفات القانونية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وترتيباً على ذلك، يجوز لنزوي الشأن الطعن أمام القضاء بأي تصرف قانوني يتعلق بالعهد من حيث إنشائها أو نقل الأموال إليها أو من حيث صحتها ونفاذها وأثارها وغيرها من التصرفات القانونية إذا كانت مخالفة للشريعة الإسلامية.

ولمحكمة الموضوع التي تختص بنظر النزاع المتعلق بالعهد طلب الرأي الشرعي من الجهة الشرعية المختصة لتقرير ما إذا كان التصرف محل الطعن مخالفاً لأحكام الشريعة من عدمه، وللمحكمة سلطة الحكم بإلغاء التصرف القانوني المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد أشاد عدد من الأعضاء بالتوجه الذي قام به المجلس للتأكد من توافق المرسوم مع الشريعة الإسلامية، مؤكداً أنه يعكس الحرص على عدم مخالفتها.



○ عادل المعاودة.



○ محافظ المصرف المركزي.

المستفيدين ولصالح أغراض خيرية أو غير خيرية أو كلاًهما. ويتطلب إنشاء العهد أو نقل الأموال إليها بحسب المفهوم أعلاه اشتراطات معينة، هي أن يكون الشخص (المالك) أو (منشئ) العهد) مالكاً للأموال ملكية خالصة غير محملة بالذاتات قانونية أو شرعية وليست محل تنازع، أن يقوم بالتصرف القانوني أثناء حياته، وأن يكون مختصاً بجميع الصلاحيات القانونية (الأهلية القانونية) اللازمة لإجراء التصرف القانوني، ألا

أنه قام بالاستئناس بآراء الجهات ذات العلاقة والمتعاملين بالعهد وضمن عدم مخالفة المرسوم بقانون أحكام الشريعة الإسلامية، وقد ذكرت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أن العهد هي علاقة قانونية يجريها الشخص (المالك) (منشئ العهد) -أثناء حياته- مع شخص آخر (أمين العهد) يتم بموجبها الاحتفاظ بأموال معينة يحددها منشئ العهد، بهدف إدارة هذه الأموال واستثمارها وحسن تنفيذها لصالح

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس على المرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦م بشأن العهد، وذلك بعد التأكد من توافقه مع الشريعة الإسلامية بعدما كان بعض الأعضاء قد أثاروا بعض الاعتراضات حول تعارضه مع الشريعة الإسلامية فيما يخص الإرث والهبة.

وأكد محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج أن هناك حرصاً على أن تكون كل التشريعات الخاصة بالقطاع المالي متوافقة مع الشريعة الإسلامية والدستور، وهذا المرسوم بقانون قد شهد نقاشاً تطرق إلى موضوعات وملاحظات كثيرة قبل إقراره.

وأشاد علي بن صالح الصالح رئيس المجلس بخعاون مصرف البحرين المركزي ومحافظه، مشيراً إلى أن التقرير الذي أرسل إلى المجلس أشاع روحاً من الإطمئنان لهذا المرسوم، ووجه الشكر إلى الأعضاء الذين اختلفوا مع المشروع معتبراً أنهم أسهموا في فتح الباب لموافقة أعضاء المجلس بالإجماع بعد أن اطمانوا أنه لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية السحاء، والباب مفتوح أمام القضاء لأي متضرر من أحكامه.

وكان مصرف البحرين المركزي قد أكد